J. Product. & Dev., 28(1): 1- 15 (2023)

قياس اثر سياسة التحرر الإقتصادى على التنمية الإقتصادية فى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠

سحر دسوقى ابراهيم - ابراهيم يوسف اسماعيل - حازم محمد الخشاب
قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى – كلية التكنولوجيا والتنمية – جامعة الزقازيق

الملخص :
يتضح من دراسة قياس اثر سياسة التحرر الإقتصادى على التنمية الإقتصادية من خلال فترة الدراسة وانعكاسها على الناتج المحلى ومعدلات النمو واثرها على الناتج الزراعى خلال تلك الفترة أن الميزان الكلى والميزان الزراعى ، والصادرات الزراعية وجملة التجارة الزراعية هى متغيرات ذات تأثير سالب ومعنوى (عكسى) على الناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة . ومن الواضح ان جميع العلاقات السابقة ذات تأثير معنوى على الناتج المحلى ولكن تأثيره يختلف بإختلاف المتغير وإتجاه التغيير .
ويعكس الناتج المحلى الإجمالى مكونات وقيم القطاعات الإقتصادية فى الإقتصاد القومى من خلال تفاعلات تلك
المتغيرات وتأثيرها على القيم المضافة للقطاعات ومحصلة ذلك على الإقتصاد القومى وتبين ان الناتج المحلى اخذ فى الاتجاه المتصاعد خلال فترة الدراسة الا انه تراجع فى نهاية فترة الدراسة نظراً للتغيرات والعوامل التى اثرت على الإنتاج وعلى عمليات التشغيل سواء داخلية او خارجية من الظروف العالمية والإجراءات التى حدثت فى العالم خلال سنوات الدراسة .
حيث يتبين ان الناتج المحلي يتاثر بكل من الصادرات الكليه والصادرات الزراعيه الا أن تاثير الصادرات الكليه اكبر وان كل من الميزان التجاري والميزان الزراعي ذو تاثير معنوي علي الصادرات الكليه . وان الميزان الزراعي ذو تاثير معنوي علي الصادرات الزراعيه .
ويتبين ان أسعار الصرف للصادرات الزراعيه والصادرات الكليه ذات تاثير معنوي علي كل من الدخل المحلي والدخل الزراعي وأيضا علي كل من الصادرات الكليه والصادرات الزراعيه.
التوصية: توصي الدراسه بعمل علي توفير المناخ التصديري الذي يحقق سهوله تصدير تللك السلع للاستفاده من اسعار التصدير والكميات المصدره لاحداث تاثير أيجابي علي الدخل المحلي والدخل الزراعي من خلال تنظيم خطط التصدير الزراعي ودراسه الاسواق الخارجيه .

المقدمة :

إتجهت السياسة الإقتصادية المصرية إلى تحرير الإقتصاد من بداية التسعينات من القرن العشرين حيث قامت بمجموعة من الإجراءات لتنفيذ سياسة التحرر الإقتصادى فى الإقتصاد المصرى وخاصة التجارة الخارجية وبصفة خاصة فى التجارة الزراعية وتتضمن الدراسة دراسة آثر تلك السياسة على اتجاهات التجارة الخارجية وشكلها خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠ .

مشكلة البحث :

نتيجة تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى على قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة من خلال تحرير قيود التجارة الخارجية ساهم ذلك فى العمل على تنشيط التجارة الزراعية وتحسين اداء القطاع الزراعى ألا إنه واجه مجموعة من العقبات والتى أدت إلى عدم نمو القطاع الزراعى بالشكل المرغوب .

الهدف من البحث :

البحث يهدف إلى قياس إتجاه التجارة الخارجية الزراعية وتطورها خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠ من خلال :

- دراسة تطور الصادرات الزراعية والواردات الزراعية والميزان الزراعى والتجارة الزراعية .
- دراسة تطور الأهمية النسبية للتجارة الزراعية فى التجارة الكلية .
- وقياس أثر السياسة الزراعية على حجم التجارة الزراعية ومعدل نموها .
- تحديد مجموعة العوامل التى تؤثر على التجارة الخارجية الزراعية ٠

الطريقة البحثية و مصادر البيانات :

تم استخدام التحليل الاحصائى مثل النماذج الإحصائية لقياس تطور وتحليل التجارة وقياس أثرها واتجاهها خلال فترة الدراسة وإعتمدت على الأبحاث والكتب والمراجع المتخصصة فى مجال التجارة الخارجية ، وعلى مصادر البيانات الحكومية والرسمية المنشورة وغير المنشورة فى سجلات وزارة الزراعة والخارجية والمصادر الآخرى .

نتائج البحث ومناقشتها :

اولاً : قياس أثر سياسة التحرر الإقتصادى على التنمية الإقتصادية المصرية :

قامت الدراسة باستخدام النماذج التي تقيس اثر السياسة الاقتصادية على حجم التجارة الكلية ، وحجم التجارة الزراعية ، وايضاً أثرها على إنسياب التجارة الخارجية ممثلة فى إجمالى الصادرات الكلية ، وإجمالى الصادرات الزراعية ، والصادرات الغذائية وقياس تلك المتغيرات على موازين التجارة الكلية ، وميزان التجارة الزراعية وميزان التجارة الغذائية

وعلى كل من الناتج المحلى والناتج الزراعى خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٢٠ وذلك من خلال مقارنة كل من تطور حجم الصادرات الكلية والصادرات الزراعية الصادرات الغذائية والميزان الكلى والميزان الزراعى والميزان الغذائى مع تطور كل من الناتج المحلى والناتج الزراعى واثر المتغيرات التصديرية والموازين التجارية على الناتج المحلى الزراعى وايضاً من قياس تطور حجم التجارة الكلية والزراعية والغذائية واثرها على كل من الناتج المحلى واسعار الصرف من خلال النماذج الاقتصادية التى تم ربطها مع المتغيرات وقياس اثرها على الناتج المحلى وحجم الزيادة والنمو وانعكاس ذلك على كل من الناتج المحلى والناتج الزراعى .

ولقياس أثر سياسة التحرر الإقتصادى على التنمية الإقتصادية خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٢٠ ثم إستخدام بعض النماذج الإحصائية لقياس أثر المتغيرات الإقتصادية فى الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) على كل من الناتج المحلى والناتج الزراعى لأن المتغيرات الإقتصادية بالجدولين يمثلان تغير وتطور القيم الإقتصادية لهم وتعكس تأثر كل منهم بتلك السياسة سواء تحرير سعر الصرف وأثر ذلك على كل من الصادرات والواردات المختلفة ، وعلى موازين التجارة الكلية والزراعية وايضاً على إجمالى التجارة الخارجية وإتجاره تطورها بتلك الإجراءات والسياسات المطبقة مما يشير إلى علاقات الإرتباط والتشابك لتلك المتغيرات على مقدرات الإقتصاد القومى والقطاع الزراعى وعلى حركة وسرعة نموه واستجابته لتلك التطورات الإقتصادية وإتجاهها والعلاقة بينهما خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٢٠ وبإستخدام برنامج SPSS لتحليل النتائج ودراسة العلاقة بين تلك المتغيرات والإرتباط والتشابك بينهم ومعامل التحديد واختبار معنوية الزيادة وإتجاهها وتوضح بيانات الجدولين ما يلى :

- تطور المتغيرات الإقتصادية المكونة لهيكل التجارة الغذائية والمعاملات مع الخارج حيث :

* إجمالى الصادرات الكلية ، والصادرات الزراعية والصادرات الغذائية

حيث يتضح تطور إتجاه الزيادة خلال فترة الدراسة وبمعدلات مختلفة حسب نوع ومكونات كل علاقة حيث يتضح أن الصادرات الكلية هى الأكبر نمواً وحجماً فهى تحتوى على كل من الصادرات الزراعية والصادرات الغذائية ومكوناتهم مثل :

* موازين التجارة الخارجية (ميزان التجارة الكلية والميزان الزراعى والميزان الغذائى) :

حيث يتبين أن الموازين الثلاثة ذات إتجاه واحد وهو السالبية وأن سالبية الميزان التجارى تمثل ما يحتويه من الموازين الآخرى وأن الميزان التجارى أكثر سالبية وأسرعهم .

* أما حجم التجارة الكلية والزراعية والغذائية فهى تمثل قيمة كل من الصادرات والواردات الكلية ، والصادرات والواردات الزراعية ، والصادرات والواردات الغذائية وهى مكونات التجارة الكلية ولذا فإن التجارة الكلية تتضمن وتشمل حجم التجارة الآخرى ضمن مكوناتها وتعكس إجمالى التغييرات لكل منهم .

جدول (١) : تطور الميزان السلعى الزراعى وإجمالى السلع بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)

السنة	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	الميزان التجارى	الميزان الزراعى	الميزان الغذائى	الناتج المحلى	الناتج الزراعى
٢٠٠١	٤.١	٠.٥	٠.٤	-٨.٦	-١.٩	-٢.٣	٩٦.٦٨	١٣.٥٠
٢٠٠٢	٤.٧	٠.٧	٠.٤	-٧.٨	-١.٥	-٢.٦	٨٥.١٥	١٣.٤٤
٢٠٠٣	٦.٢	٠.٨	٠.٥	-٤.٧	-٠.٩	-١.٨	٨٠.٢٩	١١.٧٢
٢٠٠٤	٧.٧	١.١	٠.٧	-٥.٢	-٠.٦	-١.٨	٧٨.٧٨	١٣.٣٢
٢٠٠٥	١٠.٦	٠.٩	٠.٨	-٩.٢	-١.٥	-٢.٧	٨٩.٦٠	١٦.٠٧
٢٠٠٦	١٣.٧	٠.٩	٠.٨	-٦.٩	-١.٤	-٢.٨	١٠٧.٤٣	١٧.٨٦
٢٠٠٧	١٦.٢	١.٢	١.٢	-١٠.٩	-٢.٤	-٣.٩	١٣٠.٤٤	٢٠.٦٤
٢٠٠٨	٢٦.٣	٢.١	٢.٦	-٢٦.٥	-٢.٧	-٤.٩	١٦٢.٨٢	٢٥.١٧
٢٠٠٩	٢٤.٢	٣.٠	٣.٧	-٢٠.٨	-١.٤	-٢.٦	١٨٩.١٥	٢٤.٩٠
٢٠١٠	٢٧.٤	٣.١	٤.٢	-٢٧.٩	-٢.٥	-٤.٣	٢١٨.٩٨	٢٦.٨١
٢٠١١	٣١.٦	٣.٠	٤.٢	-٣٣.٩	-٥.٢	-٨.٦	٢٣٥.٩٩	٣٠.٢٩
٢٠١٢	٢٩.٣	٢.٧	٣.٩	-٤٥.٤	-٦.١	-١١.٢	٢٧٩.١٢	٣١.٥١
٢٠١٣	٢٨.٧	٢.٩	٤.٥	-٣٨.٢	-٢.٣	-٨.٥	٢٨٨.٤٣	٢٩.٦٧
٢٠١٤	٢٧.٥	٣.٠	٤.٦	-٤٦.٣	-١.٢	-١٠.١	٣٠٥.٦٠	٣١.٦١
٢٠١٥	٢١.٣	٢.٩	٤.٣	-٥٣.٠	-١.٢	-٩.٣	٣٢٩.٣٧	٢٩.٢٤
٢٠١٦	٢٢.٥	٢.٧	٥.٢	-٤٦.٩	-١.٩	-٨.٦	٣٣٢.٤٤	٢٥.٥٤
٢٠١٧	٢٦.٣	٢.٨	٤.٩	-٤٠.٣	-١.٧	-٨.٢	٢٣٥.٧٢	١٨.٥٢
٢٠١٨	٢٩.٣	٢.٨	٥.١	-٥٢.٥	-٢.٤	-٩.١	٢٤٩.٧١	١٨.٣٠
٢٠١٩	٣٠.٥	٢.٦	٥.١	-٤٥.٩	-٦.٨	-١٧.١	٣٠٣.٠٨	٢٠.٦٨
٢٠٢٠	٢٩.٣	٣.٠	٦.٤	-٤١.١	-٦.١	-١٤.٦	٣٦٥.٢٥	٢٤.٤٠
المتوسط	٢٠.٩	٢.١	٣.٢	-٢٤.٢	-٢.٦	١٠.٧	٢٠٨.٢٠	٢٢.١٥

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، (مركز المعلومات) ، بيانات منشورة .

جدول (٢) : تطور حجم التجارة والناتج المحلى والزراعى بالمليار دولار خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)

السنة	حجم التجارة الخارجية	حجم التجارة الزراعية	حجم التجارة الغذائية	سعر الصرف
٢٠٠١	١٦.٩	٢.٤	٣.١	٣.٩٧
٢٠٠٢	١٧.٢	٢.٨	٣.١	٤.٥٠
٢٠٠٣	١٧.١	٢.٥	٢.٨	٨.٨٥
٢٠٠٤	٢٠.٥	٢.٨	٣.٢	٦.٢٠
٢٠٠٥	٣٠.٥	٣.٣	٤.٥	٥.٧٨
٢٠٠٦	٣٤.٣	٣.١	٤.٤	٥.٧٣
٢٠٠٧	٤٣.٢	٤.٨	٦.٣	٥.٦٤
٢٠٠٨	٧٩.١	٦.٩	١٠.٢	٥.٤٣
٢٠٠٩	٦٩.٢	٧.٤	١٠.٢	٥.٥٤
٢٠١٠	٨٢.٦	٨.٨	١٠.٧	٥.٦٢
٢٠١١	٩٧.٠	١١.٢	١٧.٠	٥.٩٣
٢٠١٢	١٠٣.٩	١١.٥	١٩.١	٦.٠٦
٢٠١٣	٩٥.٦	٨.٠	١٧.٦	٦.٨٧
٢٠١٤	١٠١.٤	٧.١	١٩.٣	٧.٠٨
٢٠١٥	٩٥.٧	٧.٠	١٧.٨	٧.٦٩
٢٠١٦	٩٢.٠	٧.٣	١٨.٩	١٠.٠٣
٢٠١٧	٩٣.٠	٧.٣	١٨.٢	١٧.٧٨
٢٠١٨	١٠٩.٧	٨.٠	١٩.٨	١٧.٧٧
٢٠١٩	١٠٦.٧	١٢.١	٢٧.٨	١٦.٧٧
٢٠٢٠	٩٩.٨	١٢.١	٢٧.٤	١٥.٧٦
المتوسط	٧٠.٣	٦.٨	١٣.١	٨.٤٥

المصدر : جمعت وحسبت من :
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، (مركز المعلومات) ، بيانات منشورة .

* الناتج المحلى الإجمالى وهو يعكس مكونات وقيم القطاعات الإقتصادية فى الإقتصاد القومى من خلال تفاعلات تلك المتغيرات وتأثيرها على القيم المضافة للقطاعات ومحصلة ذلك على الإقتصاد القومى ويتبين أن الناتج المحلى أخذ الإتجاه المتصاعد خلال فترة الدراسة إلا أنه تراجع فى نهاية فتره الدراسة نظراً للتغيرات والعوامل التى أثرت على الإنتاج وعلى عمليات التشغيل سواء داخلية أو خارجية من الظروف العالمية والإجراءات التى حدثت فى العالم خلال السنوات الأخيره .

*والناتج المحلى الإجمالى يعكس بداخله النواتج المحلية لقطاعات الإقتصاد المحلى ومن بينها الناتج المحلى الزراعى والذى بدوره يعكس الظروف البيئية الداخلية والخارجية التى يعمل بها المكون الزراعى وتأثره بها وقامت الدراسة بدراسة تأثير تلك العوامل منفردة أو مجتمعه على الناتج المحلى الإجمالى وايضاً العوامل المحلية لقطاع الزراعة على الناتج المحلى الزراعى وعلى معدل نموه واستجابه كل منهما للتغير الحادث فى تلك المتغيرات الإقتصادية وتفسيرها وقياس أثرها على الناتج المحلى ويوضح ذلك الجدول رقم (١) بالبحث.

وبدراسة عرض المتغيرات بالجدولين وفقاً لما ورد من البيانات وتحليلها يتبين أن :

- الصادرات الكلية إرتفعت من ٤.١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٢٩.٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى قدره ٢٠.٩ مليار دولار .
- بينما إرتفعت الصادرات الزراعية من نحو ٠.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى قدره ٢.١ مليار دولار .
- الصادرات الغذائية إرتفعت من نحو ٠.٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٦.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى ٣.٢ مليار دولار .
- بينما إرتفع عجز الميزان التجارى من نحو -٨.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو -٤١.١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى قدره -٢٤.٢ مليار دولار .
- الميزان الزراعى إرتفع العجز به من نحو -١.٩ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو -٦.١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط -٢.٦ مليار دولار .
  أما الميزان الغذائى فقد إرتفع العجز به من نحو -٢.٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو -١٤.٦ مليار دولارعام ٢٠٢٠ بمتوسط سنوى -١٤.٦ مليار دولار .
- ويتضح من ذلك أن العجز الحادث فى الميزان التجارى أعلى مما حدث بكلاً من الميزان الزراعى والميزان الغائى مما يوضح أن سياسة التحرر كانت أقل تأثيراً على قطاع الزراعة ، وأطثر تأثيراً على قطاعات الإقتصاد القومى .
- وينعكس فيما حدث فى كلاً من الناتج المحلى والناتج الزراعى خلال تلك الفترة حيث إرتفع الناتج المحلى الإجمالى من نحو ٩٦.٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٣٦٥.٢٥ مليار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى قدره ٢٠٨.٢٠ مليار دولار .
- بينما ارتفع الناتج الزراعى من ١٣.٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٢٤.٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى ٢٢.١٥ مليار دولار، مما يتضح أن

التغيرات الحادثة كانت أكبر وشديدة فى الناتج المحلى عن الناتج الزراعى مما يعكس تأثير القطاع الزراعى أقل مما حدث فى قطاعات الإقتصاد القومى .

- ويوضح الجدول (٢) أيضاً ان اجمالى حجم التجارة الخارجية الكلية إرتفعت من ١٦.٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٩٩.٨ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى ٧٠.٣ مليار دولار وأن حجم التجارة الزراعية ارتفعت من نحو ٢.٤ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ١٢.١ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط ٦.٨ مليار دولار .
- اما حجم التجارة الغذائية فقد ارتفعت من نحو ٣.١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى نحو ٢٧.٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوى ١٣.١ مليار دولار ، ويتضح من تغيير تلك المتغيرات والتى تعكس حجم المعاملات الخارجية لقطاع الزراعة وقطاعات الإقتصاد القومى أى أن تغير معاملات الإقتصاد القومى تفوق بكثير ما حدث مع معاملات وتغيرات قطاع الزراعة وذلك يعكس اثر السياسة الإقتصادية على كلاً من قطاع الزراعة والإقتصاد القومى .

ويوضح الجدول رقم (٣) قياس أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الناتج المحلى والنتاج الزراعى من المتغيرات الإقتصادية خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٢٠ حيث توضح المعادلة ١ رقم ٣ العلاقة بين الناتج المحلى وكلاً من الميزان التجارى والميزان الزراعى والميزان الغذائى حيث توضح تأثير تلك المتغيرات معنوياً على النتاج المحلى بنحو ٨٩% وأن تأثير كلاً من الميزان التجارى والميزان الزراعى تأثيراً عكسياً بينما الميزان الغذائى ذو تأثير إيجابى وفى المعادلة رقم (٢) يتضح أن تأثير كلاً من الميزان التجارى والميزان الزراعى والميزان الغذائى على الناتج الزراعى يماثل مما هو حادث على الناتج المحلى وبنحو ٨٩% وبنفس الإتجاه للمتغيرين الميزان التجارى والزراعى (عكسي) والميزان الغذائى وتوضح المعادلة (٣) انه بإدخال سعر الصرف ضمن المتغيرات ارتفعت قيمة تأثير تلك العوامل على الناتج المحلى إلى ٩٣% وبنفس إتجاه المتغيرات العكسى والإيجابى وأن سعر الصرف ذو تأثير سالب على الناتج المحلى

- العلاقة بين جملة التجارة الكلية والزراعية والغذائية على الناتج المحلى علاقة معنوية ، وأن معامل الإرتباط ٠.٩٦ ، ومعامل التحديد المعدل ٩٠% وأن تأثير التجارة الغذائية موجب معنوى ، بينما أثر التجارة الكلية موجب وغير معنوى ، والتجارة الغذائية ذات تأثير سالب غير معنوى .
- بإدخال سعر الصرف على العلاقة السابقة لإجمالى التجارة الكلية والزراعية والغذائية تبين معنوية العلاقة وأن معامل الإرتباط ٠.٩٨ ومعامل التحديد المعدل ٩٤% وأن إجمالى التجارة الزراعية والغذائية وسعر الصرف ذات تأثير معنوى ، إلا أن سعر الصرف والتجارة الزراعية تأثير معنوى سالب ، والتجارة الغذائية معنوى موجب والتجارة الكلية موجب غير معنوى .

جدول رقم (٣):قياس أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الناتج المحلى والناتج الزراعى خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٠)

رقم	العلاقة	ر	$ر^2$	$ر^2$-	ف
١	ص^هـ= ٧٦.٤٦٢- ١.٥٦٤س - ٤.٥٠٤ س + ٥.٤٧٨٤ س (٣.٥٢٨) (-٠.٧١٦) (-٠.١٦) (٤.٧٣٧)†	٠.٩٥	٠.٩٠	٠.٨٩	**٥٠.٤٦٩
٢	ص^هـ= ٥٨.٢٦٧- ٣.٦٣٨س - ٢٠.٧٠١س + ٧.٨٣١ س (٣.٧٥٤) (-٣.٨٥٤)* (٠.٣٧٠) (-١.٥١٩)	٠.٩٥	٠.٩١	٠.٨٩	**٥١.٦٦٩
٣	ص^هـ= ١٤٤.١٨٦- ٠.٨٣٦س - ٧١.٤٤٢س + ٩٥.٢٤٠ س - ٨.٢٥١س (٥.٥٧٢) (-٠.٤٩٢) (٢.٤٥٧)* (٦.٤٣٩)* (-٣.٤٣٣)*	٠.٩٧	٠.٩٥	٠.٩٣	**٩٦.٣٢
٤	ص^هـ= ٥٢.٩١٦ + ١.١٥١س - ٥.٨٩٣ س + ٨.٧٦٧ س (٢.٩٠٢) (١.٩٦٩) (-١.١١١) (٣.٤٧٣)†	٩٦	٩١	٩٠	*٥٥.٤٧٠*
٥	ص^هـ= ٩١.٩١٩ + ٠.٨٠٠س - ١١.٤٧١س + ١٥.٠٤٧ س - ٧.٠٣٣س (٥.٢٣٧) (١.٧٦٦) (-٢.٦٦٥)† (٥.١٨٣)† (٣.٥٩٦٦)†	٠.٩٨	٠.٩٥	٠.٩٤	**٧٥.٨٥
٦	ص^هـ= ٥٢.٤٢٧- ١.٣٥٤س - ٤.٦٨٨ س + ٠.٧٩٢ س (٢.٤٥١) (-٠.٨٨٤) (-٥.١٦٧)† (-٠.٣٥٦)	٠.٩٤	٠.٨٩	٠.٨٧	**٤٢.٤٤٧
٧	ص^هـ= ١١١.٩٨٢ + ١١.٥٩٣ س (٢.٨٦٧) (٢.٨٠٧)†	٠.٥٥	٠.٣٠	٠.٢٧	٧.٨٧٩

المصدر : حسبت من الجدولين ١،٢ بالبحث

حيث ص^ هـ قيمة الناتج المحلى الإجمالى بالمليار دولار
ص قيمة الناتج الزراعى الإجمالى بالمليار دولار
ص$_t$ قيمة الصادرات الكلية الإجمالى بالمليار دولار
ص$_t$ قيمة الصادرات الزراعية الإجمالى بالمليار دولار
ص$_t$ قيمة الصادرات الغذائية الإجمالى بالمليار دولار
س قيمة الميزان التجارى الإجمالى بالمليار دولار
س قيمة الميزان الزراعى الإجمالى بالمليار دولار
س قيمة الميزان الغذائى الإجمالى بالمليار دولار
س جملة التجارة الكلية الإجمالى بالمليار دولار
س جملة التجارة الزراعية الإجمالى بالمليار دولار
س جملة التجارة الغذائية الإجمالى بالمليار دولار
س أسعار الصرف

- وبدراسة أثر الصادرات الكلية والميزان التجارى وسعر الصرف على الناتج المحلى تبين معنوية العلاقة والتأثير وحيث أن قيمة الإرتباط ٠.٩٤ ومعامل التحديد ٨٧% وأن الصادرات الكلية لها تأثير إيجابى غير معنوى ، بينما سعر الصرف ذو تأثير سالب غير معنوى ، وأن الميزان التجارى له تأثير سالب ومعنوى على الناتج المحلى.
- وبدراسة العلاقة بين سعر الصرف والناتج المحلى تبين أن سعر الصرف له تأثير معنوى موجب على الناتج المحلى وأن علاقة الإرتباط بينهم ٠.٥٥ ، ومعامل التحديد نحو ٢٧% ويتبين أن الناتج المحلى الإجمالى يتأثر بكل من أسعار الصرف والصادرات الغذائية ، وجملة التجارة الغذائية وهى متغيرات لها تأثير إيجابى معنوى على الناتج المحلى .

ثانياً : قياس اثر المتغيرات الإقتصادية فى ظل سياسة التحررعلى الناتج الزراعى :

يوضح الجدول رقم (٤) أثر سياسة التحرر الإقتصادى على الناتج الزراعى خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠ من خلال مجموعة المتغيرات الإقتصادية المرتبطة بقطاع الزراعة والتجارة الخارجية الزراعية وهى :

أسعار الصرف ، الصادرات الزراعية ، الصادرات الغذائية ، الميزان الزراعى ، الميزان الغذائي ، جملة التجارة الزراعية وجملة التجارة الغذائية وتحليل العلاقات بين تلك المغيرات الإقتصادية والناتج المحلى الزراعى تبين ما يلى :

- توضح المعادلة رقم (١) العلاقة بين الصادرات الزراعية والغذائية والناتج الزراعى ذات تأثير معنوى ومعامل الإرتباط ٠.٨٥ ، ومعامل التحرير ٠.٦٩ % وأن الصادرات الزراعية ذات تأثير معنوى موجب على الناتج الزراعى بينما الصادرات الغذائية لها تأثير سالب وغير معنوى .
- توضح المعادلة رقم (٢) العلاقة بين ميزان الزراعة والميزان الغذائى والناتج المحلى الزراعى علاقة معنوية ومعامل الإرتباط ٠.٥٤ ومعامل التحديد ٢١% وأن التأثير تأثير سالب وغير معنوى لكل منهم .
- بإدخال سعر الصرف مع الصادرات الزراعية والصادرات الغذائية يتضح من المعادلة رقم (٣) معنوية العلاقة وأن معامل الإرتباط ٠.٩٥ ومعامل التحديد المعدل ٨٨% وأن الصادرات الزراعية ذات تأثير موجب غير معنوى ، بينما الصادرات الغذائية لها تأثير موجب معنوى وأن سعر الصرف ذو تأثير معنوى عكسي (سالب) .
- توضح المعادلة رقم (٤) العلاقة بين التجارة الزراعية والتجارة الغذائية والناتج الزراعى تبين أنها علاقة معنوية ومعامل الإرتباط ٠.٧٢ ومعامل التحديد المعدل ٤٦% وأن التجارة الزراعية ذات تأثير موجب وغير معنوى والتجارة الغذائية ذات تأثير سالب وغير معنوي .
- بإدخال سعر الصرف على العلاقة السابقة (جملة التجارة الزراعية والتجارة الغذائية) على الناتج المحلى الزراعى يتضح من المعادلة رقم (٥) معنوية العلاقة وأن معامل الإرتباط ٠.٩٢ ومعامل التحديد المعدل ٨٣% وأن جملة التجارة الزراعية ذات تأثير

جدول رقم (٤): آثر سياسة التحرر الإقتصادى على الناتج الزراعى خلال الفترة من ٢٠٠١ ـ ٢٠٢٠

رقم	العلاقة	ر	$ر^2$	$ر^2$-	ف
١	ص^ = ٨.١٣٦- ١٠.١٣٦س - ٥.٤٧٨٤ س (٣.٤٧٥) (٣.٩٢٦)* (-١.٩١٩)	٠.٨٥	٠.٧٢	٠.٦٩	٢٢.٤٩
٢	ص^ = ١٦.٨٢٧- ٠.١٦٥ س - ٠.٨٥٣ س (٦.٧٩١) (-٠.١٥٠) (-١.٨٣٨)	٠.٥٤	٠.٢٩	٠.٢١	*٣.٤٩٨
٣	ص^ = ١٧.٥٩٩ + ١.٧٦٦س + ٣.١٨٣س - ١.١٢٣ س (٧.٥٠٠) (٠.٧٦٧) (٢.٣٧٠)* (-٥.١٨٤)*	٠.٩٥	٠.٩٠	٠.٨٨	*٤٦.٤٤
٤	ص^ = ١٢.١١١ + ١.٦٣٧س - ٠.٠٨٥س (٤.٦١٠) (٢.١٧٩) (-٠.٢٤٨)	٠.٧٢	٠.٥٢	٠.٤٦	**٩.١٩٧
٥	ص^ = ١٨.٧٨٨ + ٠.٣٤٦س + ٠.٩٢٤ س - ١.٣٣٣ س (١٠.١٣٠) (٨.٧٢٦) (٣.٨٧٣)* (-٦.٠٥٩)**	٩٢	٨٥	٨٣	**٣١.٢٥
٦	ص^ = ٢١.٢٦٦ + ١.٠٩٣س - ٢.٠٠٠س-١.١٧٨س (٩.١٦٠) (١.٢٦٣) (-٤.٢٩٨)* (-٣.٧٣٥)*	٠.٧٩	٠.٦٢	٠.٥٥	*٨.٧٦
٧	ص^ = ٢٢.٣٨٧- ٠.٠٢٧ س (٧.٠٦٨) (-٠.٠٨٢)	٠.١٩	٠.٠٠	٠.٠٥	٠.٠٠٧

المصدر : حسبت من الجدولين ١،٢ بالبحث

موجب غير معنوى ، والتجارة الغذائية ذات تأثير موجب معنوى ، وسعر الصرف ذو تأثير سالب معنوى .

- وبإدخال سعر الصرف على الميزان الزراعى والميزان الغذائي فى دالة الناتج الزراعى تبين المعادلة رقم (٦) معنوية العلاقة ، وأن معامل الإرتباط ٠.٧٩ ومعامل التحديد ٥٥% وأن الميزان الزراعى ذو تأثير إيجابى غير معنوى أما الميزان الغذائى ذو تأثير معنوى إيجابى بينما سعر الصرفذو تأثير سالب ومعنوى .
- وبقياس آثر سعر الصرف على الناتج الزراعى تبين المعادلة رقم (٧) عدم وجود علاقة وكان معامل الإرتباط ٠.١٩ ومعامل التحديد ٥% .

ومحصلة تلك المتغيرات على الناتج الزراعى تبين ما يلى :

أن المتغيرات المعنوية ذات التأثير الموجب هى الصادرات الزراعية والصادرات الغذائية وجملة التجارة الغذائية ، والمتغيرات ذات التأثير السالب ومعنوى هو سعر الصرف، والميزان الغذائي أم باقى المتغيرات ذات تأثير غير معنوى على الناتج المحلى الزراعى.

ثالثاً : أثر سعر الصرف على الصادرات :

يوضح الجدول رقم (٥) أثر سعر الصرف على الصادرات الكلية والصادرات الزراعية والصادرات الغذائية خلال فترة الدراسة ٢٠٠١-٢٠٢٠ فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى لسعر الصرف وللمتغيرات الإقتصادية المختلفة .

حيث أوضحت العلاقات ١ ، ٢ ، ٣ بين سعر الصرف والصادرات أن العلاقة معنوية وأن سعر الصرف ذو تأثير إيجابى معنوى على جميع أنواع الصادرات وأن سعر الصرف أكثر تأثيراً على الصادرات الكلية بمعدل معنوى موجب قدره ١.٠٣٨ مليار دولار سنوياً ، وعلى الصادرات الزراعية بمعدل معنوى موجب قدره ٠.٠٩٧ مليار دولار وعلى الصادرات الغذائية بمعدل معنوى موجب ٠.٢٩٠ مليار دولار ، ويمكن إرجاع ذلك التأثير المتبادل لسعر الصرف على الصادرات فى نفس الإتجاه حيث إرتفاع أسعار الصرف وهذا إنعكس بالإيجاب على الصادرات المختلفة وهو ما ظهر فى العلاقات بالجدول.

جدول رقم (٥) أثر سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠

رقم المعادلة	العلاقة	ر	ر٢	ر-٢	ف
١	ص^ هـ = ١٢.٢٥٣ + ١.٠٣٨س هـ (٣.٠٨١) (٢.٤٦٩)*	٠.٥٠	٠.٢٥	٠.٢١	*٦.٠٩
٢	ص^ هـ = ١.٣٢٩ + ٠.٠٩٧ س هـ (٣.١٧٨) (٢.١٩٦)*	٠.٤٦	٠.٢١	٠.١٧	*٤.٨٢
٣	ص^ هـ = ٠.٧٦٧ + ٠.٢٩٠ س هـ (١.٠٧٠) (٣.٨٣٢)*	٠.٦٧	٠.٤٥	٠.٤٢	**١٤.٦٩

المصدر : جمع وحسب من الجدول (٢،١) بالبحث

حيث ص^ = الصادرات الكلية

ص^ = الصادرات الزراعية

ص^ = الصادرات الغذائية

رابعاً : أثر سعر الصرف على الميزان التجارى الزراعى :

يوضح الجدول (٦) أثر سعر الصرف على الميزان التجارى والزراعى والغذائي مع الصادرات الكلية ، الزراعية ، الغذائية خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٢٠ فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى .حيث توضح المعادلات ١ ، ٢ ، ٣ بالجدول رقم (٦) أن سعر الصرف ذو تاثير عكسي على الميزان التجارى والميزان الزراعى والميزان الغذائى ، ويفسر ذلك أن سعر الصرف يؤشر على قيم كل من الصادرات والواردات وأن الموازين الثلاثة سالبة وإرتفعت معدل السالبية لها وهى تعنى أن قيمة الواردات اعلى من قيمة الصادرات سواء الميزان الكلى أو الزراعى أو الغذائي مما يعنى أن تأثير سعر الصرف يكون أكبر على الواردات الأعلى قيمة ومن ثم يكون الصافى زيادة فى قيمة التأثير على قيمة سالبية الميزان وبمعدل غير معنوى فى الموازين المختلفة وأن الصادرات الكلية ذات تأثير سالب على الميزان التجارى وبمعدل سنوى معنوى .

وأن الصادرات الزراعية ذات تأثير سالب على الميزان الزراعى وبمعدل غير معنوى ، إلا أن التغيرات التى حدثت فى أسعار الصرف فى قيمة الصادرات لم تستطيع أن تقابل التى حدثت فى قيمة الواردات والتى كانت متزايدة فى الموازين المختلفة .

جدول رقم (٦) أثر سعر الصرف على الميزان التجارى والزراعى خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠

رقم المعادلة	العلاقة	س	$س^2$	$س^2$-	ف
١	ص^ هـ= ٦.٧٠٤ - ١.٢٩٥س^ هـ– ٠.٩٩٧ س هـ (١.٢٢٣) (-٤.٩٢٥)* (-١.٨٣٨)	٠.٨٦	٠.٧٤	٠.٧١	٢٤.٥٩**
٢	ص^ هـ= -٠.٥٢٧ - ٠.١٠١ س هـ– ٠.٥٧٢ س هـ (-٠.٥١٦) (- ١.٠٣٦) (-١.٢٤٢)	٠.٤٧	٠.٢٢	٠.١٣	٢.٤١
٣	ص^ هـ= -٠.١٣١ - ١.٤٧٨ س هـ– ٠.٢٣٢ س هـ (-٠.١١٠) (-٣.٨٩١)* (-١.٤٠٩)	٠.٨٦	٠.٧٢	٠.٦٩	٢٢.٢٢**

المصدر : جمع وحسب من الجدول (٢،١) بالبحث

حيث ص^ = الميزان التجارى

ص^ = الميزان الزراعي

ص^ = الميزان الغذائي

مما أدى إلى زيادة السالبية المحققة فى الموازين وتبين أن الصادرات الغذائية ذات تأثير معنوى وأن العلاقات الثلاثة ذات معنوية على الموازين الإقتصادية خلال فترة التحرر الإقتصادى .

المعوقات الإدارية:

(أ) فرض الضرائب : حوالي ٨٩% ممن تم بحثهم من الشركات يرون أن الضرائب تعد واحدة من أهم معوقات التصدير والاستيراد وعلى سبيل المثال:

. بطء استرداد الرسوم والضرائب السابق تحصيلها

. تحسب الضرائب على القيمة الإجمالية للفاتورة متضمنة قيمة النولون.

. و فرض ضريبة ارباح تجارية على النشاط التصديري.

(ب) الجمارك : حوالى ٦٥% من المبحوثين يرون أن الجمارك أحد معوقات الصناعة سواء من حيث :

- ارتفاع التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج .
- تعدد عمليات وإجراءات الفحص.

(ج) التعديلات التي تتم على المواصفات سواء تعديلات جزئية أو كلية وكذلك القرارات الوزارية لا يتم إخبار الشركات بها فور صدورها.

- شراء المواصفات القياسية المصرية من هيئة المواصفات والجودة يأخذ وقت طويل جدا.
- الموقع الإلكتروني لهيئة المواصفات و الجودة لا يقدم أي خدمة يمكن الاستفادة بها في مجال المواصفات القياسية
- التحليلات الكيميائية للمنتجات والتي يتم عملها لمطابقة المنتج للمواصفات القياسية مرتفعة في رسوم إجراءها خاصة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات القياسية و أحيانا يكون هناك تضارب في نتائج العينات التي يتم إرسالها الأكثر من جهة و مصاريف علامة الجودة التي يتم منحها من هيئة المواصفات والجودة مكلفة جدا)
- كثرة الجهات الرقابية على الحاصلات التصديرية .

المراجع :

- **ابراهيم موسى (دكتور)** ، الإقتصاد القياسى كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ١٩٩٩.
- **ابراهيم حسن العيسوى (١٩٩٦)** التنمية المنشودة لمصر فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية ، مجلة المعاصرة ، القاهرة.مصر
- **ابراهيم يوسف اسماعيل (دكتور)** ، الإحصاء التطبيقى ، معهد العلوم التجارية والحاسب الآلى بالعريش ٢٠١٢ .

- **اسامه احمد البهنساوى (دكتور)** ، اثر العولمة على القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية ، المؤتمر ١٤ للإقتصاديين الزراعيين ، "التجارة الزراعية المصرية والامكانات والمحددات ، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى ، سبتمبر ٢٠٠٦
- **اسامة عبدالرحمن درويش** ، المركز التنافسى لأهم الصادرات البستانية المصرية فى بعض الاسواق الاوروبية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة جامعة عين شمس ٢٠١٣
- أسماء عبدالفتاح على ، اثر السياسة الاقتصادية على مستقبل التجارة الزراعية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس (٢٠١٩) .
- **أمنية زكى شبانة (١٩٩٩)** تأثير العولمة على الوضع التنافسى لصادرات الدول النامية ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة

- **Carolin Freuds and Diana Weinhold (2000).** The impact of the internet on international trade, London School of (9) economies London December 2000
- **John H. Yovny & Others (2005).** Horticultural Competitiveness in Upper Egypt, Agricultural Export Rural Income Project , Egypt, July 2005.
- **Mohamed Rehan (2005).** E-Commerce in Egypt's Agricultural marketing the 13th conference for agricultural Economists, September 2005.
- **Policy brief (2001).** Electronic commerce And development OECD Organization for Economic Cooperation, July 2001.

MEASURE THE IMPACT OF ECONOMIC DEVELOPMENT DURING THE PERIOD 2001 - 2020

Sahar D. Ebrahiem, Ebrahim Y. Ismail and Hazem M. AL Khshab
Agricultural Economics Emeritus, Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt
*email***:** *Sahar_radiotherapy@yahoo.com*

ABSTRACT

The problem of research was to identify the problems and obstacles that affect the flow of foreign trade for the most important agricultural crops of vegetables and fruits in order to overcome those problems and reduce obstacles and identify them and by working to benefit from the economic policy of foreign trade with the analysis of the most important of those exports and trends during the study period has been taking a sample to identify those problems and obstacles .

The study showed that the exports of vegetables and fruits represent about 44.5 % of the total agricultural exports during the period 2001-2018 and vegetable exports represent about 23.8% and fruit 19.8% , during that period .And that the most important vegetable crops that have been exported are onions, potatoes and strawberries during that period, and they represent about 46.4% of the total value of vegetable exports, while the most important fruit crops during that period exported are oranges, grapes and mangoes, representing about 14.8% of fruit exports.

Among the most important other crops were green beans by 6.1% during that period of vegetable exports, and that the total exports of the seven crops of economic export importance amounted to 34.12% %of the total exports of vegetables and fruits during that period. The study shows the development of the quantities exported for the most important of these crops high quantities exported of all of them and the rise in their export prices significantly, but it is not commensurate with the increase in the contribution to agricultural exports, meaning that the relative importance of the contribution of these crops did not rise the same as what happened from the rise in prices and quantities of them due to the fact that the field study showed that this is due to the consequences and administrative, marketing and technical problems so.

***Conclusively,** the study recommends working to reduce marketing problems and marketing procedures for these goods, as well as administrative and organizational obstacles to overcome them.*

Key words: Measure The Impact, Economic Development, During Period 2001 – 2020.